# السياسة الدينية والدول العلمانية

فهد المضحكي

عالم المعرفة الكويتية ترجمت في يوليو الماضي كتاب «السياسة الدينية والدول العلمانية مصر والهند والولايات المتحدة الامريكية» تأليف سكوت هيبارد.

يُبَيّن الكتاب تصاعد العنف الاسلامي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومنطقة جنوب آسيا نتيجة عودة المجاهدين السابقين من الحرب التي تدعمها الولايات المتحدة في افغانستان الى ديارهم واستكمال الجهاد داخلها.

يتساءل الكاتب لماذا كانت التفسيرات المحافظة او الرجعية للدين شائعة للغاية ــ وفعالة الى هذا الحد ــ في سياسة ثلاث مجتمعات علمانية على نحو ظاهري؟

حول هذه الاشكالية يحدد هيبارد رأيه في ثلاثة جوانب اساسية وهي اولاً: يعتبر الدين جزءاً مهماً من تكوين الهويات الجماعية ولذلك فهو يمنح قاعدة مهمة للتضامن الاجتماعي والحشد السياسي ونتيجة ذلك فقد كان الدين اداة جوهرية بالنسبة للخطاب المعاصر للقومية الحديثة وامور اخرى متفاوتة تتعلق بالطائفة السياسية.

وثانياً يوفر الدين اطار عمل معنوي لتفسير السياسة الحديثة والتعبير عن الغرض الجماعي واخيراً فان المسؤولين بالدولة جنباً الى جنب العاملين في مجال السياسة قد تلاعبوا على نحو متسق بمثل تلك الهويات، والاكثر من ذلك خلال السنوات القليلة الماضية انهم وجدوا الفائدة من الترويج لتفسير محافظ للدين كأساس للشرعية الشعبية.

يتحدث الكتاب عن عملية الظهور المتجدد للسياسة الدينية في ثلاثة مجتمعات علمانية مصر والهند والولايات المتحدة الامريكية ويرى هيبارد انه في كل حالة من الحالات الثلاث غُرس الالتزام بالاعراف العلمانية داخل مؤسسات الدولة القومية وذلك منتصف القرن العشرين بينما جرى استئصالها خلال العقود اللاحقة ومع ذلك يرى المؤلف ان التركيز الرئيسي لهذه الحالات يتمثل في الدور الذي قام به المسؤولون بالدولة في تسهيل هذه العملية الانتقالية واسهاماتهم في ظهور سياسة دينية والتلاعب الفعال بالدين نتج عن تخلي المسؤولين بالدولة عن الالتزامات المسبقة نحو الاعراف والتقاليد العلمانية!

ففي الحالة المصرية كانت السياسة التي اتبعها السادات بعيدة عن العلمانية وعند تحليل هذا التوجه يقول الكاتب: عرفت الفترة التي قضاها السادات في منصبه بالتشجيع النشط للاصولية الاسلامية من خلال مؤسسات الدولة الحديثة وكان الهدف من ذلك توفير اساس جديد للسلطة لمصلحة نظام الحكم والهدف الآخر يرجع ــ كما يوضحه الكاتب ــ الى استقطاب الافكار والنشطاء الاسلاميين من اجل توفير التوازن المستمر من قبل اليسار العلماني داخل السياسة المصرية.

ان التمسك بالمعتقدات والمبادئ الناصرية والشيوعية هو الذي كان يخشاه السادات وليس الاصوليين وبعد اتفاقية كمب ديفيد انقلبوا عليه وقتلوه.

وعلى نحو مشابه تم اغتيال انديرا غاندي من قبل الجماعات المتطرفة المحسوبة على القومية الهندوسية التي استغلت الدين للقيام باعمال الارهاب والعنف ضد العلمانية السائدة والاقليات الدينية الأخرى وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فان صعود اليمين الديني ميز التقليص الايديولوجي داخل الحياة العامة الامريكية ووضع حداً للاجماع العلماني في الفترة الزمنية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية والشيء المهم الذي يدعم هذه الحقيقة يتجلى بوضوح في قول المؤلف: في الولايات المتحدة عاودت السياسات الدينية الظهور من جديد في اثناء حقبتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في سياق الجدل الموجود منذ زمن بعيد حول الدور المناسب للدين في الحياة العامة.

وعلى الرغم من تأصل الالتزام الاساسي بالتسامح الديني عند تأسيس الولايات المتحدة فان التاريخ الامريكي يُعد مشبعاً بالامثلة التي توضح التمييز الديني والرؤى المسيحية للقومية الامريكية» وفي رأيه يعكس هذا حقيقة ان القومية الامريكية متأصلة في الروايات الدينية على الرغم من كونها تعرض توجهات متنافسة.

وقد اعتمد «الدين المدني» في امريكا في اوج ازدهاره على تفسير غير طائفي للعقيدة المسيحية ومتوافق مع التقليد العلماني لامريكا ومع ذلك فقد كانت القومية الدينية الضيقة وغالباً الشوفينية ايضاً خاصية شائعة في التجربة الامريكية ويرتبط هذا التفسير للقومية الامريكية بتفسير رجعي للتقليد المسيحي وفهم محدود للهوية الامريكية.

وفي هذا الجانب الذي استعرض فيه هيبارد تجربة ثلاثة مجتمعات علمانية ساد فيها استغلال الدين لمكاسب واغراض سياسية وتحديداً على صعيد الحكم ــ السلطة الرسمية ــ والاحزاب الدينية فان الخطاب الديني الطائفي حتماً سيقود الى انقسامات مذهبية وطائفية وان المتطرفين الدينيين والانتهازيين السياسيين سيعمقون بوعي ومن دون وعي تلك الانقسامات التي باتت هدفاً لاعداء الحريات والديمقراطية. وهذا ما شاهدناه في اكثر من دول عربية واسلامية!

> الخطاب الديني الطائفي حتما سيقود الى انقسامات مذهبية وطائفية، وباتت هدفاً لأعداء الحرية والديمقراطية

# الموصل .. لأول مرة!

سليمان جودة

أبحث عن كلمات تصلح لوصف ما جرى في الموصل، في شمال العراق، خلال أيام مضت، على حقيقته، فلا أجد إلا كلمات صدرت عن الدكتور نبيل العربي، الأمين العام للجامعة العربية، وفيها يقول إن ما جرى هناك وصمة عار لا يجوز السكوت عنها، وجريمة في حق العراق، وفي حق تاريخه، وفي حق الدول العربية، والإسلامية، والمسلمين جميعا.

بهذه العبارات القوية، التي هي أقرب للرصاص منها للكلام، جاء بيان الأمين العام للجامعة، إزاء ما قيل عن أن الموصل قد خلت من مسيحييها تماما، ولأول مرة في تاريخها كله، بعد أن جرى تهجيرهم على يد أعضاء في تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» الذي اشتهر في الإعلام باسم «داعش»!

تخلو الموصل، إذن، من «مواطنيها» المسيحيين، لأول مرة في تاريخها كله، وقد كانت من قبل، وبامتداد التاريخ ذاته، أرضا تسع المسلم والمسيحي معا، ومعهما صاحب أي ديانة أخرى، ما دامت الأرضية التي يقف عليها الجميع، هي «المواطنة» بمعناها الحقيقي.. المواطنة التي تعني أنك تعيش في بلد، فتحمل جنسيته، وتنتمي إلى أرضه، وتحيا وتموت عليها، بصرف النظر تماما، عن ديانتك، وعما تدين به، فهذا مما سوف يحاسبك الله وحده عليه، وهذا مما لا يليق بأي إنسان أن يتدخل فيه، بينك وبين خالقك. تخلو الموصل من مواطنيها المسيحيين، على يد تنظيم يطلق أفراده لحاهم، ويتحركون بين العراقيين وهم يقولون إن الله تعالى قال، وإن رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام قال، ولو تحرى أي واحد فيهم، فيما قال ربنا في علاه، في قرآنه، وفيما قاله رسولنا العظيم، في أحاديثه الصحيحة التي لا شك فيها، فلن يقع أي منهم، على حرف واحد.. نعم حرف واحد.. في القرآن، ولا في الأحاديث الصحيحة، يجيز إخراج المواطن من أرضه تحت أي ظرف، لا لشيء، إلا لأنه يؤمن بكتاب سماوي آخر، بخلاف القرآن!

تخلو الموصل من 50 ألفا من مواطنيها المسيحيين، على حد تعبير بشار كيكي، رئيس مجلس محافظة نينوى العراقية، الذي قال معلقا على ما حدث، إن الموصل حتى 2003، كانت تضم هذا العدد من المسيحيين، وإن 30 ألفا منهم خرجوا منذ ذلك التاريخ، إلى أن ظهر بيننا «داعش» فخرج الباقون!

ولعلك تلاحظ هنا، أن 2003، هو عام الغزو الأمريكي للعراق، وأن الـ30 ألفا قد خرجوا من ديارهم، قسرا، في ظل وجود الأمريكان هناك، وفي ظل كلام لا ينقطع لإدارتهم الحاكمة في واشنطن عن حقوق الإنسان، في أي مكان، فإذا ما بحثت أنت عن رصيد لكلام عن هذه الحقوق، من جانب البيت الأبيض، على الأرض، صدمتك هذه الأخبار من الموصل، التي تضع أمامك الحقيقة عارية، كما هي، على المائدة!

ثم لعلك سوف تلاحظ أيضا، أن الذين تبقوا من مواطني المدينة المسيحيين، قد خرجوا على يد هذا التنظيم المتطرف لأبعد حد، وكأن سخرية القدر تأبى إلا أن تلفت انتباهنا، إلى أن المسألة إذا كانت هكذا، وهي هكذا فعلا، فلا فرق إذن، بين إدارة حاكمة في بيتها الأبيض، وبين تنظيم يذهب في التطرف إلى مداه.. لا فرق.. وإلا فما معنى أن يخرج نصف مواطني الموصل المسيحيين، من أرضهم، رغم أنوفهم، على يد الأمريكان، أو بمعنى أدق في ظل وجودهم في البلد، وسيطرتهم على مقدراته، ثم يخرج النصف الآخر، مرغما كذلك، في ظل «داعش»؟!

ما الفرق، والحال كذلك، بين هذا الـ«داعش» وبين أوباما في بيته الأبيض، بكل ما نفترض أنه وراءه، من قيم كان قد وضعها الآباء المؤسسون الستة للدولة الأمريكية، وكان من بينها، بل في طليعتها، حق الإنسان المطلق، في حرية الاعتقاد، أيا كان اعتقاده، وأيا كان يقينه، وأيا كان إيمانه الذي ينطوي عليه صدره؟!

تخلو الموصل من مواطنيها المسيحيين، لأول مرة في تاريخها كله، ثم لا تسمع كلمة، ولا حرفا من إدارة الرئيس الأميركي، تقول من خلاله ما يجب أن يُقال، وهو أن هذا جريمة كاملة الأركان، في حق مواطنين لم يرتكبوا ذنبا، سوى أنهم اعتنقوا المسيحية دينا!

تخلو الموصل من مواطنيها المسيحيين مرتين، مرة على يد الأمريكان، ومرة على يد التنظيم إياه، ثم لا نصادف من جانب الولايات المتحدة إلا صمتا مطلقا، بالضبط كما كانت قد التزمت الصمت نفسه، عندما هاجر أقباط كثيرون من مصر، وقت وجود الإخوان في الحكم لمدة عام، وقد كان الأمريكان أنفسهم، يقيمون الدنيا، ولا يقعدونها إذا ما تعرض قبطي واحد لجرح في أصبعه، أيام حسني مبارك!

يحدث هذا، بكل هذا الوضوح، لنكون نحن من جانبنا على يقين، بأن وضع المسيحيين في المنطقة عموما، والأقباط في مصر خصوصا، لا يهم الإدارة الأمريكية الحاكمة في شيء، إلا بقدر ما يكونون ورقة ضغط في اتجاه تحقيق مصلحة أمريكية مجردة!

تخلو الموصل من مواطنيها المسيحيين، ليأتي يوم فيما بعد، يُقال فيه، إن رئيسا أميركيا اسمه أوباما، كان في مكتبه البيضاوي، وإن أقباطا أُرغموا على ترك بلدهم مصر، أيام الإخوان، في أثناء وجوده في مكتبه، وإن مواطنين مسيحيين عراقيين قد أرغموا أيضا على مغادرة بيوتهم، في أثناء وجوده في مكتبه كذلك، وإنه قد تظاهر وقتها، بأن سمعه ثقيل، وإن الكلام إذا توجه إليه، حول هذا الشأن، فإنه لا يصل إلى أذنيه!

تخلو الموصل من مسيحييها، كما كادت تخلو مصر قبلها من أقباطها، على أيدي ناس يحدثونك في كل صباح، ويا للأسى، عما قال به الله تعالى، وقال به رسوله الكريم، مع أن الإخلاء في حالتيه، لم تكن له أي صلة بالسماء، ولا بقرآنها، ولا بتعاليمها، ولا بأحاديث رسولها الذي كان إذا مرت به جنازة ليهودي، وقف لها، لأنها لإنسان.. نعم لإنسان وفقط.. وهذا وحده كان عنده عليه الصلاة والسلام يكفي ويزيد.

فما معنى أن يخرج نصف مواطني الموصل المسيحيين، من أرضهم، رغم أنوفهم ،على يد الأمريكان، وفي ظل وجودهم في البلد، ثم يخرج النصف الآخر، مرغما كذلك، في ظل «داعش»؟!

> ما جرى هناك وصمة عار لا يجوز السكوت عنها، وجريمة في حق العراق، وفي حق تاريخه، وفي حق الدول العربية، والإسلامية

صلاح الجودر
Sh.s.aljowder@gmail.com

# سحب الجنسية من فاقدي الهوية

مواقف الدول الخليجية الثلاث «البحرين والكويت والإمارات» بشأن سحب الجنسية كانت أكثر من موفقة وشجاعة، وقد حظيت بتأييد شعوب المنطقة المؤمنة بالاستقرار كركيزة أساسية للتنمية والإصلاح، حتى وإن تأخر سحب الجنسية إلا أنه جاء بعد أن انكشفت خيوط المؤامرة لتغيير هوية المنطقة في ظل رياح «الربيع العربي»، فالأسباب كانت ظاهرة للعيان «اثارة الشغب والفوضى وزعزعت الأمن والاستقرار» فاعتبرها الساسة والمحللون والكتاب والبرلمانيون بأنها إجراء شجاع لإعادة الأمن والاستقرار في الدول الثلاث.

لقد عانت البحرين والكويت والإمارات خلال الأعوام الماضية من مخططات وأعمال العنف والتخريب والتدمير حتى كادت هيبة الدول الثلاث أن تذهب، بل وشكك البعض في قدرتها على إعادة الأمن والاستقرار فيها بعد أن تم التغرير بالشباب والناشئة للخروج في مسيرات فوضوية شبيهة بتلك التي حصلت في الجمهوريات العربية الثلاث «تونس ومصر وليبيا»، فخلال الثلاثة الأعوام الماضية استهدفت الدول الثلاث التي تعتبر الخاصرة الرخوة في كيان مجلس التعاون، والتي اعتقد بأنه يمكن ابتلاعها بطرفة عين في نشوة الربيع العربي الذي ضرب شمال أفريقيا!، ولكن الدول الخليجية بأنظمتها وشعوبها أثبتت قوتها وتماسكها بعد توفيق الله لها، ثم توفيق الحاضنة الكبرى «السعودية»، فقد كانت السعودية صمام الأمان لدول الخليج حين أطلق خادم الحرمين الشريفين «الملك عبدالله بن عبدالعزيز» أيده الله مشروع الاتحاد الخليجي ليؤكد على أن مصير دول المجلس واحد، وحين قال بأن البحرين ابنتي الصغرى.

لقد خرجت في الثلاث دول الخليجية مجموعات إرهابية طامعة في السلطة، فرفعت شعار «التغيير» زوراً وبهتاناً، فكانت مخططاتهم محل استياء شعوب المنطقة لأنها تسعى لتمهيد المنطقة للمشروع الأمريكي الإيراني الإسرائيلي «الشرق الأوسط الجديد»!، فكان لزاماً على البحرين والكويت والإمارات اتخاذ الإجراءات الشجاعة لحفظ الأمن فيها، ومنها سحب الجنسية.

قرار سحب الجنسية من القرارات الشجاعة في دول مجلس التعاون، فمن شاء أن يعيش على أرض دول الخليج يجب عليه أن يحترم هيبة الدولة وقوانين مؤسساتها، فلا يخرج بشعارات دينية أو حزبية لإسقاط الدولة، فالدولة فوق كل الطوائف والمذاهب والتيارات!. والحكومات الخليجية مع أنها حكومات رحيمة وهادئة ومتسامح بطبيعة تكوينها العربي إلا أنها ليست بجبانة ولا مترددة ولا مرتجفة، فقرار سحب الجنسية وإن جاء متأخراً إلا أنه جاء لإغلاق باب الفتنة والمحنة وإفشال المخطط التدميري في مهده.

فالإمارات في نوفمبر عام 2012م سحبت جنسية سبعة أشخاص شاركوا في التخطيط لـ«تهديد الأمن الوطني من خلال ارتباطهم بمنظمات وشخصيات إقليمية ودولية مشبوهة، وبمنظمات وجمعيات مشبوهة مدرجة في قوائم الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب»، والكويت هي الأخرى سحبت الجنسية من أشخاص لأنهم «حرضوا على الفوضى» للخروج على النظام والقانون، الأمر الذي دعا الحكومة لإغلاق الجمعيات والفروع التابعة لها، والبحرين لم تكن بعيدة عن التعاطي الخليجي لمواجهة المؤامرة، فقد أسقطت الجنسية عن 31 شخصا شاركوا في تهييج الشباب ودعمهم وتدريبيهم لتنفيذ المخطط الصفوي بالبحرين، وهو مخطط ولاية الفقيه والمعروف بـ«تصدير الثورة»!.

ثلاثة أعوام والبحرين تعاني من أعمال الإرهاب والعنف والتخريب، قتل رجال حفظ الأمن، التعدي على الممتلكات العامة والخاصة، حرق الإطارات، إغلاق الشوارع، التعدي على حقوق الإنسان في الشوارع والطرقات، الانتهاكات الصارخة للأهالي في القرى والمناطق حتى صرخ أهلها من سوء وعفن تلك الأعمال الإرهابية المخالفة لكل الشرائع السماوية والمبادئ الإنسانية!.

لقد أعطت الدول الثلاث «البحرين والكويت والإمارات» أولئك الأشخاص الفرص الكثيرة للعودة عن أفكارهم الضالة ومشاريعهم التدميرية، ولكنهم استمروا في ذلك التعاطي السقيم، ولو كانوا في دولة أخرى لتم سحب جنسياتهم وطردهم بأسرع ما يمكن، فتلك الدول تسارع إلى آخر العلاجات مباشرة «الكي» ولا تنتظر كثيراً، فالمتأمل في الإجراءات البريطانية يجد أن الحكومة البريطانية قد سحبت الجنسية عن بريطاني من أصول صومالية لمجرد أنها شكت «وليس يقيناً» في أنه يهدد أمنها القومي، بل إن القانون الدينماركي يعطي الحكومة الحق في سحب الجنسية إذا ما انتهك قانون الجنايات بمهاجمة الدستور والإرهاب ونشر التطرف والتدمير والتجسس.

إن من أبرز أسباب إسقاط الجنسية كما جاء في قانون البحرين هو «إذا تسبب في الإضرار بأمن الدولة» وهو القانون الذي صادق عليه المرحوم بإذن الله تعالى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في 16 سبتمبر عام 1963م، من هنا فإن أمن واستقرار دول مجلس التعاون لا يتعزز إلا بالإجراءات الصارمة ومنها سحب الجنسية من فاقدي الهوية والانتماء!.

للرجوع للمقالات السابقة